جامعة أبو قاسم سعد الله - الجزائر 2 -
مخبر اللّسانيّات التّطبيقيّة وتعليم اللّغات

اللّسانيّات التطبيقيّة

مجلة علميّة مختصّة في اللّسانيات التّطبيقيّة

العدد الرابع
ديسمبر 2018

اللسانيات التطبيقية
مجلة علمية في اللسانيات التطبيقية
يصدرها مخبر اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات
بجامعة الجزائر 2

المدير الشرفي : فتيحة زرداوي
المدير المسؤول : سيدي محمد بوعيّاد دبّاغ
رئيسة التحرير : حفيظة تزروتي

الهيئة الاستشارية :

مختار نويوات – عبد الله بوخلخال – باني عميري – نصيرة زلال – محمد الشريف بن دالي

لجنة القراءة :

- حفيظة تزروتي (الجزائر 2) - فريال فيلالي (الجزائر 2)
- أميرة منصور (الجزائر 2) - رشيدة آيت عبد السلام (الجزائر 2)
- هندة بوسكين (الجزائر 2) - أحمد فوزي الهيب (الجزائر 2)
- أمين قادري (الجزائر 2) - إسراء الهيب (الجزائر 2)
- نبيلة بوشريف (الجزائر 2) - عبد الرحمان أكتوف (جامعة الجزائر 2)
- لطيفة هباشي (جامعة عنابة)
- علي صالحي (جامعة بومرداس)

- محمد الطاهر وعلي (وزارة التربية الوطنية)
- عبد القادر مزاري (المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم)
- نبيلة عباس (المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة)
- محمد خاين (المركز الجامعي لغليزان)

لجنة التحرير :

- فضيلة بلقاسمي
- ياسمينة طالبي
- سميرة وعزيب
- منال نش
- أمينة سعد الدين
- سعاد معمر شاوش
- أمال أورابح
- كهينة حفّاظ

ISSN : 2588-1566

قواعد النشر في المجلة

- أن يلتزم المقال المقدّم بتخصص المجلة.

- أن يكون البحث جديدا لم يسبق نشره، وأن تتوفر فيه معايير البحث العلمي ومنهجيته.

- أن لا يزيد حجم النص على خمس وعشرين (25) صفحة وأن لا يقل عن خمسة عشر صفحة (15).

- أن يرفق نص المقال بملخص باللّغة العربية وآخر بإحدى اللّغتين الأجنبيتين الفرنسية أو الانجليزية سواء حرر باللّغة العربية أو اللّغة الأجنبية.

- أن يكتب المقال ببنط AL-Mohaned Bold حجم 15بالنسبة إلى المتن، وحجم 12 بالنسبة إلى الهوامش، أما العناوين فتكون ببنط AL-Mateen حجم 18.

- أن توضع الهوامش في آخر البحث.

- تخضع البحوث المرسلة للتقييم والتحكيم، ولهيئة التحرير أن تطلب من أصحابها إجراء التعديلات المناسبة.

- كل بحث لا يلتزم بقواعد النشر في المجلة لا يؤخذ في الاعتبار، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادته إلى صاحبه.

- المقالات المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

- ترسل جميع المقالات إلى هيئة التحرير على البريد الإلكتروني الآتي :

linguistiqueappliquee.revue@yahoo.com

محتويات العدد

- المقامية في تعليمية النص - أنموذج مقامات الحريري - 13
أمين قادري /جامعة الجزائر 2
- تعليم الظواهر اللّغوية وفق المقاربة النصيّة لتلاميذ المرحلة الابتدائية وأثره في سلامة نصوصهم المكتوبة..... 33
حفيظة تزروتي /جامعة الجزائر 2
- تعليم النص السردي في كتاب السنة الأولى من التعليم المتوسط - من التلقي إلى الإنتاج- 59
سميرة وعزيب /المجمع الجزائري للغة العربيّة
- نصوص فهم المنطوق للطور الأول من التعليم الابتدائي بين المستوى الترتيلي والمستوى الاسترسالي..... 79
أسامة محمدي وأنفال عياطي /جامعة الجزائر 2
- تعليم العربية للأطفال غير الناطقين بها - تحدياته وصعوباته وسبل معالجتها والتغلّب عليها- 101
خالد حسين أبو عمشة / الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
- تعليم النحو العربي وتعلُّمه للناطقين بالعربية ولغير الناطقين بها 119
جاسم علي جاسم/الجامعة الإسلامية بمنيسوتا فرع تركيا
- نقل إيديولوجيا الخطاب الاستعماري- السياسي من لغة المهيمن إلى لغة المهيمن عليه : نصوص ألكسيس دو طوكفيل (Alexis de Tocqueville) : "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال" De la colonie en Algérie 137
فريال فيلالي /جامعة الجزائر 2

- معالجة الترجمة الآلية للإحالة بالضمير من العربية إلى الإنجليزية - نظام سيستران SYSTRAN أنموذجا -..... 161

حمزة مسالتي وعصام نحاوة/ جامعة الجزائر 2

- الخطاب الصحفي في ضوء المفاهيم التداولية..... 187

سعيد بكار - جامعة ابن زهر/أكادير، المغرب

- اللسانيات التداولية في الدرس البلاغي العربي..... 201

عمر بوشاكر/جامعة الجزائر 2

- الوعي المنهجي في قراءة التراث البلاغي عند محمد الصغير بناني

- قراءته لمشروع بلاغة السكاكي أنموذجا -..... 223

خديجة صايفي /جامعة الجزائر 2

- البلاغة وعلومها في تفاسير المغاربة - كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي - أنموذجا..... 237

صدارة بلخير/جامعة الجزائر 2

تقديم

يتضمّن هذا العدد الجديد من مجلّة اللسانيات التطبيقية، مقالات متنوعة تنوّع الحقول المعرفية التي يجمعها هذا العلم، إذ يضمّ مقالات في التعليميات وأخرى في الترجمة وفي تحليل الخطاب والبلاغة القديمة والحديثة.

يشتمل مجال التعليميات على ستة (6) مقالات، يعالج الأول منها موضوع "**المقامية في تعليمية النص - أنموذج مقامات الحريري -** "، حيث يبرز أهمية معيار المقامية، ويناقش إمكانية إدراجه في تعليمية النص الأدبي بواسطة المقامة التي تمثّل سندا نموذجيا لإبراز مفهوم هذا المعيار (المقامية). ويستهدف المقال الثاني : "**تعليم الظواهر اللّغوية وفق المقاربة النصيّة لتلاميذ المرحلة الابتدائية وأثره في سلامة نصوصهم المكتوبة**" تقييم دور المقاربة النصيّة في تعليم الظواهر اللّغوية لمتعلمي نهاية مرحلة التعليم الابتدائي ؛حيث يقيّم السلامة اللغوية في إنتاجاتهم الكتابية، ويقدّر مدى نجاح تعليم الظواهر اللغوية عن طريق المقاربة النصيّة، ومدى تمكينها المتعلمين من تجنيد هذه الظواهر وإدماجها أثناء الإنتاج الكتابي، وبالتالي تحقيق الكفاءة اللّغوية.

ويقيّم المقال الثالث الموسوم بـ "**تعليم النص السردي في كتاب السنة الأولى من التعليم المتوسط - من التلقي إلى الإنتاج -**" نصوص كتاب السنة الأولى من التعليم المتوسط (الجيل الثاني) ومدى تحقيقها الكفاءة الختاميّة التي ترتكز على النمط السردي، وذلك من خلال دراسة عينة من النصوص والوضعيات الإدماجية الواردة فيه.

ويبحث المقال الرابع المعنون بـ "**نصوص فهم المنطوق للطور الأول من التعليم الابتدائي بين المستوى الترتيلي والمستوى الاسترسالي**" في واقع تعليم نصوص فهم المنطوق في الطور الأول من التعليم الابتدائي، من حيث توظيف أساتذة اللغة العربية في أدائهم هذه النصوص لخصائص اللغة المنطوقة بمستوييها الترتيلي والاسترسالي، تأسيسا على ما دعا إليه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، واعتمادا على شبكة لتقييم هذا الأداء.

ويتطـرق المقـال الخامس، لموضـوع :**"تعلـيم العربيـة للأطفـال غـير الناطقين بها. تحدياته وصعوباته وسبل معالجتها والتغلّب عليها"** ؛ إذ تُعنى الدراسة فيه بالصعوبات والتحديّات التي تواجه تعليم العربيّة للأطفال غير الناطقين بها ، والتي قسّمها صاحبها إلى تحديات خارجية وأخرى داخلية ؛ حيث ترتبط الأولى بغياب التخطيط والسياسة اللغوية ، وضعف تأهيل معلميها وندرة المناهج والكتب التعليمية التي تستهدف هذه الفئة من الأطفال... وأمّا التحديات الداخلية فتتعلّق بالعملية التعلّميّة التعليميّة نفسها ، وما ينبغي أن يصاحبها من معرفة بكيفية اكتساب الأطفال اللّغات عموماً والعربية خصوصاً ، وقلّة أساليب التقييم والتقويم المناسبة... ، وفي السياق نفسه يبرز المقال السادس **"تعليم النحو العربي وتعلّمه للناطقين بالعربية ولغير الناطقين بها"** ، أهميّة علم النحو الذي وضع أساسا لغير الناطقين بالعربية في محاولة لاستدراك نقص الملكة النحوية التي تميز بها المتكلمون الأصليون للعربية في الجاهلية وصدر الإسلام.

يشتمل هذا العدد أيضا على مقالين في الترجمة ، أحدهما للترجمة البشرية والآخر للترجمة الآلية ، فأمّا الأول، وهو المقال السابع في العدد ، الموسوم بـ **"نقل إيديولوجيا الخطاب الاستعماري - السياسي من لغة المهيمن إلى لغة المهيمن عليه : نصوص ألكسيس دو طوكفيل (Alexis de Tocqueville) : "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال" De la colonie en Algérie أنموذجا"** ، فيقدّم الأساليب والتقنيات التي يلجأ إليها المترجم في نقل إيديولوجيا الخطاب السياسي الاستعماري من لغة المهيمِن إلى لغة المهيمَن، ومدى توفيقه في إيصال هذه الشحنة إلى القارئ من خلال ترجمة مدونة من الفرنسية إلى العربية. وأما الثاني، وهو المقال الثامن، والمعنون بـ : **"معالجة الترجمة الآلية للإحالة بالضمير من العربية إلى الإنجليزية -نظام سيستران SYSTRAN أنموذجا-"** ، فيبرز الصعوبات التي مازالت تعترض الترجمة الآلية، من العربية إلى الإنجليزيّة تحديدا ، على الرغم من كلّ ما شهدته التكنولوجيا الحديثة من تقدّم لا نظير له في مجال اللسانيات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، وفي مقدّمة هذه الصعوبات ترجمة نظام سيستران للإحالة بالضمير.

يتناول المقال التاسع من هذا العدد موضوعا مرتبطا بحقل تحليل الخطاب عنوانه : **"الخطاب الصحفي في ضوء المفاهيم التداولية"** ، وهو

عبارة عن دراسة تبيّن جدوى المصطلحات التداولية لدى محلّل الخطاب، خاصّة فيما يتعلّق بتحليل المعاني المضمرة والأفعال الكلامية، وقد اتخذ المقال مدونة له عمودا للصحفي المغربي "رشيد نيني".

يضمّ العدد أيضا ثلاثة مقالات في البلاغة، يعالج الأول منها ؛أي المقال العاشر في العدد، موضوع **"اللسانيات التداولية في الدرس البلاغي العربي"**، فيبرز القضايا التي تشترك فيها البلاغة العربية القديمة مع اللسانيات التداولية، ويؤكّد أنّ تداولية المتكلم، والمخاطَب، والخطاب في البلاغة العربية، أكبر دليل على أن البلاغة العربية درست اللغة حال استعمالها. ويقترح المقال الثاني، وهو المقال الحادي عشر : **"الوعي المنهجي في قراءة التراث البلاغي عند محمد الصغير بناني-قراءته لمشروع بلاغة السكاكي أنموذجا-"** إعادة قراءة المدونات التراثية واستقرائها، من خلال قراءة محمد الصغير بناني لنص السكاكي باعتباره أحد النصوص المؤسسة في المنظومة الأدبية والبلاغية. وأمّا المقال الثالث، أي الثاني عشر، والمعنون بـ : **"البلاغة وعلومها في تفاسير المغاربة -كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي - أنموذجا -"**، فهو يتوخى مفهوم البلاغة وعلومها في كتب تفاسير القرآن عند المغاربة. وتحديدا في كتاب "التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزي الغرناطي، الذي ذكر في مقدمته مباحث متنوعة، شملت بعض علوم القرآن، كما خصّص مبحثا للفصاحة والبلاغة وعلومها، وهو الشتات الذي جمعه المقال وحلّله قصد إبراز نظرة ابن جزي لمفهوم البلاغة وعلومها، ومنه نظرة علماء زمانه لذلك.

بهذا يكتمل العدد الرابع من المجلة الذي يقدّم نتاج أعمال بحثية متنوعة، تمتاز بالأصالة، وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع اللسانيات التطبيقية.

رئيسة التحرير

اللسانيات التداولية في الدرس البلاغي العربي

عمر بوشاكر / جامعة الجزائر 02

ملخص

يتناول البحث بعضا من القضايا التي تشترك فيها البلاغة العربية القديمة مع اللسانيات التداولية، وذلك بتقسيمها على عناصر الاتصال الثلاثة.

تداولية المتكلم، والمخاطَب، والخطاب، في البلاغة العربية، لتكون أكثر دلالة على أن البلاغة العربية درست اللغة حال استعمالها. ومما يرتبط بالمتكلم من قيم تداولية في البلاغة العربية القديمة موضوع القصد والدلالة، والتمييز بين البلاغة والفصاحة حيث يطلقان على كلٍ من الكلام والمتكلم، ومن أهم ما يرتبط بالمتكلم أيضا السياق حيث له دلالة غير صريحة إلى جانب دلالة العبارة.

ويحظى السامع في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم، ومن مباحث الاهتمام بالسامع التأدب في الكلام واعتبار السامع، الحذف والافتراض المسبق، الالتفات وأثره على السامع، وهي بهذه المباحث تشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تجعل اللغة عبارة عن وظائف تؤثر في المتلقي إيجابا وسلبا.

الكلمات المفتاحية : البلاغة، التداولية، التواصل، المتكلم، المخاطَب، الخطاب، الإنشاء والخبر.

Resume

Notre recherche examine quelques-unes des questions dans lesquelles l'ancienne éloquence arabe s'engage dans la linguistique pragmatique en les divisant en trois éléments de la communication.

L'orateur, l'interlocuteur et le discours, dans l'éloquence arabe, sont plus révélateurs que l'éloquence arabe a étudié la langue une fois qu'elle a été utilisée. Les valeurs pragmatiques de l'ancienne éloquence arabe, l'objet de l'intention et de la connotation, et la distinction entre éloquence et rhétorique, où elles sont appelées à la fois des mots et des orateurs, et l'un des plus importants de l'orateur, sont aussi le contexte dans lequel elle a une connotation explicite avec l'importance de l'expression.

L'auditeur dans l'ancienne leçon de éloquence arabe n'a pas moins d'importance que l'orateur, et l'attention de l'auditeur, la politesse dans la parole et la considération de l'auditeur, la suppression et la présomption, prêter attention et son impact sur l'auditeur, et ces détectives partagent avec les magazines de linguistique parlementaire qui font de la langue un Fonctions qui affectent le destinataire positivement et négativement.

Mots-clés : éloquence, pragmatique, communication, orateur, interlocutrice, discours, discours direct et indirect

مقدمــة

من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم، البلاغة، إذ تمثل علما للاتصال، يتناول كلَّ ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها، من دون أن تستثني في ذلك شيئا مما له علاقة بالتواصل. وحين يتناولها هذا البحث، فإنه ينظر إليها من هذه الزاوية، من حيث إنها نظرية متكاملة للتواصل

وتعد البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنها تهتم بدراسة التعبير على مختلف مستوياته، اللفظة والتركيبية والدلالية، والعلاقات القائمة بينها.

ولقد ربط الاتجاه التداولي البلاغة الجديدة بأفعال الكلام تقريرا وإنجازا، فالنص ليس مجرد خطاب لتبادل الأخبار والأقوال والأحاديث، بل يهدف إلى تغيير وضع المتلقي عبر مجموعة من الأقوال والأفعال الإنجازية، وتغيير نظام معتقداته، أو تغيير موقفه السلوكي من خلال ثنائية : افعل ولا تفعل.

ومن خلال ذلك اشتركت البلاغة العربية القديمة في كثيرٍ من القضايا مع اللسانيات التداولية الحديثة، مثل الاهتمام بالمتكلم وعدّه أساس فهم معنى وقصد الدلالة، فهم يقولون العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، كما لم يهملوا دور السامع الذي من أجله أنشئ الخطاب، بل إن الخطاب في أغلب الحالات يكون حسب ما يريده السامع وتلك هي سمة التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية، ويأتي في الأخير الخطاب في ذاته وهي المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، والتي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)، وفكرة مقتضى الحال تداولية أساسا.

فهل تشترك البلاغة مع اللسانيات التداولية في كل ما ذكرناه ؟ أم أنها محاولة لاستقطاب الدراسات الغربية وإسقاطها على دراساتنا العربية ؟

1- اللسانيات التداولية في الدرس البلاغي العربي

إذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإن البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها، وبكلمة هي (فن القول) وأول ما اشتهرت هذه العبارة في

الكتاب الشهير لأمين الخولي، ويشمل هذا التعريف الموجز مجالين واسعين من مجالات اللسانيات التداولية :

- **الأول :** فن، وهو كل ما يرتبط بالذوق والاستخدام الشخصي للغة، أي أنه يقابل آثار المتكلمين في كلامهم، وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه، وهو مجال التداولية الأوسع الذي حدده (بيرس) في دراسة العلامات وعلاقتها بمستعمليها.

- **الثاني :** القول، ويشمل الأداء الفعلي للغة، أي اللغة في واقع استعمالها، ولذلك لم يفرق بعض الدارسين المحدثين بين التداولية والبلاغة، "يرى ليتش Leitch أن البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع"[1] ولا يميز (محمد العمري) بينهما، يقول "وحدثنا، يعاد لاعتبار إلى البلاغة العربية في الدراسات السيميائية تحت عنوان جديد : التداولية"[2] وتتلاقى التداولية التي أرساها (أوستين) في كثير من المفاهيم مع البلاغة القديمة، منذ أرسطو حتى وقتنا الحاضر، لاسيما مع البلاغة العربية في دراستها للإنشاء والخبر في باب المعاني[3]، حتى من الباحثين من يقول بـ "البلاغة التداولية، التي تقف مهمتها على مطالبة المتكلم بأن يعي مقامات مخاطبيه ومستوياتهم المختلفة" [4]

ويلخص (محمد عابد الجابري) مسار البلاغة العربية، قائلا "يمكن القول بصورة إجمالية، إن الأبحاث البيانية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين : قسم يعتني بقوانين تفسير الخطاب، وقسم يعتني بشروط إنتاج الخطاب"[5]

وسيتناول هذا المبحث بعضا من القضايا التي تشترك في تناولها البلاغة العربية القديمة مع اللسانيات التداولية، وذلك بتقسيمها إلى العناصر الاتصالية الثلاثة :

- تداولية المتكلم في البلاغة العربية.
- تداولية الخطاب في البلاغة العربية.
- تداولية المخَاطب في البلاغة العربية.

لتكون أكثر دلالة على أن البلاغة العربية درست اللغة حال استعمالها، وبالنظر إلى كل ما يرتبط بالإبلاغ والتواصل.

أ- الأشكال التداولية في البلاغة العربية

أ-1- تداولية المتكلم في البلاغة العربية :

للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتجُ الخطاب وباعثُه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما يقصده، والملاحظ أن هذه نقطة اختلاف بارزة بين الدرس العربي عموما في كثير من علومه، وبين اللسانيات الحديثة، حيث نشأت هذه الأخيرة في بدايتها متمركزة على بنية اللغة الداخلية، دون اعتداد بأيٍّ من عناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم، وظلت كذلك عقودا، حتى جاءت انتقادات (تشومسكي) الجريئة للمنهج البنيوي الصارم، واعتراضات فلاسفة اللغة على بعض آراء اللسانيات البنيوية، وهنا بدأ الاهتمام بالمتكلم بعدِّه أساس فهم المعنى وقصد الدلالة، أما الدرس العربي عموما، والبلاغي بشكل خاص، فقد قام من بداياته على الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه.

ولقد تعددت أشكال الاهتمام به بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وانحساره، وبحسب تعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك، ومنها :

- مما يحتاج إليه الكاتب، بعدِّه منتجا للخطاب، "معرفة اللغة مما تداول استعماله"[6].

- كثيراً ما ترتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي الملابسات التي يكون فيها، وسمّاها ابن جني "الأحوال الشاهدة بالقصود، الحالفة على ما في النفوس"[7].

فقال : "ألا ترى إلى قوله : تقول وصكّت وجهها بيمينها ❖ أبعلي هذا بالرحَى المتقاعسُ ؟ فلو قال حاكيا عنها (أبعلي...) من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال. فقال : (وصكت) عُلم بذلك قوة الإنكار وشدته.

ويظهر الاهتمام بالمتكلم أيضا في تمييز العسكري بين السؤال والاستفهام بقوله :"... وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينها ظاهر"[8]، وتمييزه بين الخبر والحديث فجعل الخبر محصوراً في "الإخبار به عن نفسك أو عن غيرك" وكذلك بين الخبر والأمر، حيث إن "الأمر لا يتناول الآمر لأنه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه، ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة، فلا يدخل الآمر مع غيره في الأمر، ويدخل مع غيره في الخبر..."[9]

وتعريف الخبر ذاته قائم على المتكلم ، يقول ابن فارس : "الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه" [10] وكذلك الاستخبار الذي يختلف عنه، فقالوا : "استخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام"[11]

ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيم التداولية أنهم ميزوا بينه وبين الكلماتي، وعرفوا المتكلم بأنه "هو فاعل الكلام"[12] تعريفا تداوليا مرتبطا بإنجازه الفعلَ الكلاميَّ حقيقة في الواقع، ولا يعد متكلما إلا بذلك.

ومما يرتبط به أيضا موضوع القصد في الكلام والإبلاغ، وقد تناوله القدماء على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم، جاء في (أساس البلاغة) في مادة (ق ص د) "قصدته وقصدت له، وقصدت إليه، وإليك قصدي، ومقصدي، وأخذت قصد الوادي وقصيد الوادي... رماه فأقصده وتقصَّده : قتله مكانه...، عضته الحية فأقصدتُه، وأقصدته المنية...، ومن المجاز... قصد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحد ورضي بالتوسط، لأنه في ذلك يقصد الأسد، وهو على القصد وعلى قصد السبيل، إذا كان راشدا"[13]، فهو بدلالتين، الأولى لغويّة وتعني النية، ونية الوجهة، و الثانية فمجازية تعني تحديد المسار والوجهة.

وأحيانا جعلوا المعنى جميعا في القصد، قال ابن فارس "فأما المعنى فهو القصد"[14] والعلامة في ذاتها لدى الدارسين حديثا تنطوي على قصد المتكلم، يقول المسدي : "إن العلامة تنطوي على القصد، إذ يقتضي دستورها الدلالي توفر النية في إبلاغ ما تفيده"[15]

وللقصد، كما يبدو، مكانة بارزة في الدرس البلاغي، والدرس العربي عموما على تعدد مناحيه، حتى إنه أساس عملية التواصل والإبلاغ، ويقوم عليه تمييز المتكلم فيها، يقول القاضي عبد الجبار "إن المكلم لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون آمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه المأمور به"[16] فلا يعدّ مكلما له ما لم يقصده، وهم لا يختلفون عن النحاة حيث إن فائدة الكلام عندهم مرتبط بالقصد.

وللقصد عموما مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللغة، يقول المسدي، وهو يقدم لمسألة المواضعة في اللغة، "والقصد في التراث العربي هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصدٌ لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة، مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة."[17]

وعرض البلاغيون العرب في هذا السياق مفهوما رائدا للفعل، حين تمييزهم بين كون المتكلم حاكيا أو واصفا للكلام وعدّ ابن سنان الخفاجي الكلام (فعلا) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان... في وصف ما هو عليه في الواقع، "لأن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحدنا وصفوه بأنه متكلم."[18]

وهذا مذهب فريد في التفكير البلاغي العربي، لا فرق بينه وبين ما يعرضه (أوستين) في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسما جديدا أسماه (الأفعال الإنجازية) والفكرة نفسها عند (ابن رشد)، حيث يربط الكلام بالفعل، يقول : "الكلام ليس شيئا أكثر من أن يفعل المتكلم فعلا يدل به المخاطَب علم العلم الذي في نفسه، وذلك فعل من جملة أفعال الفاعل"[19]

وبذلك فإن أهم ما يتولد عن القصد مفهوم رائد للفعل في الدرس العربي، يعبر عن الأداء الفعلي للغة من طرف المتكلم، يقول ابن خلدون في ذلك : "اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام"[20]

وهذا من أحسن تعريفات اللغة التي ربطتها بالاستخدام والأداء الفعلي لها من المتكلمين المبني على إرادتهم.

كما يقوم التمييز بين البلاغة والفصاحة عند البلاغيين على كل من المتكلم و الكلام في ذاته، جاء في الإيضاح "كل واحد منهما (البلاغة والفصاحة) تقع صفة لمعنيين :

أحدهما الكلام والثاني المتكلم، كما في قولنا شاعر فصيح أو بليغ، وكاتب فصيح أو بليغ"[21] وتظهر فصاحة المتكلم في "ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ صحيح" فهي تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته، فضلا عن أن هذه الشروط لا تختلف عما اقترحه (جرايس) في (شروط الخطاب) ويستند باب الحقيقة والمجاز إلى المتكلم أيضا، حيث ميز البلاغيون بين أربعة أحوال[22] :

- **مطابقة الواقع واعتقاده** : نحو قول المؤمن يشفي الله المريض، ذلك أن هذه العبارة لا تكتفي في ذاتها بقد ما تستند إلى طبيعة قائلها، وموقفه مما ورد فيها.
- **مطابقة الواقع دون اعتقاده** : نحو قول المعتزلي، لمن لا يعرف حاله المخفية : خالق الأفعال كلها الله.
- **مطابقة الاعتقاد دون الوقع :** كقول الجاهل : شفى الطبيب المريض.
- **مالا يطابق واحد منهما** : نحو الأحوال الكاذبة والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطب.

ومن أهم ما يرتبط بالمتكلم وقصده في الخطاب، موضوع آخر أكثر أهمية، وهو السياق حيث يحمل دلالة غير صريحة إلى جانب دلالة العبارة، نحو الآية القرآنية "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"[23]

التي تحمل دلالتين : الأولى مستقاة من اللفظ، وهي النفقة على الآباء، والثانية بالإشارة هي أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه، لأن الولد أضيف إليه بلام الاختصاص[24]، وهي دلالة مستقاة من سياق الحديث وغرضه.

ويعد حديث السكاكي عن مراتب الكلام البليغ من أحسن مواضع الاهتمام بالمتكلم، حيث جعلها بحسب المقاصد المختلفة ومثاله الآية الكريمة "رب إني وهن العظم مني"[25] حيث يتدرج في بيان عدول المتكلم من مرتبة كلامية إلى أخرى بطريقة لا تختلف عما يعرضه دارسو الحجاج المحدثون، حينما يبحثون في مختلف مراحل الاستدلال التي يتوخاها المتكلم لينتقل من جملة إلى أخرى، فيذكر أن المتكلم يترك في المرتبة الأولى (يا ربي، قد شخت) ليتوخى مزيد التقرير إلى تفصيلها، ثم يترك مرتبة ثانية (ضعف بدني وشاب رأسي) لاشتمالها على التصريح، ليعدل عن الكناية في المرتبة الثالثة (وهنت عظام بدني) ليؤكدها بـ (إن)... ويبقى يتدرج في ذلك من بليغ إلى أبلغ، إلى الإجمال والتفصيل، ليترك في المرتبة الثامنة الأخيرة توخيا لشمول الوهن.

للعظام فردا فردا، جمع العظام إلى الإفراد، ليبعد إمكانية حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد... فيحصل : ((إني وهن العظم مني))، فضلا عن أنه بدأها باختصار في البداية من (يا رب) إلى (رب) مما يؤذن باختصار ما يورد.[26]

ب-2- تداولية المخاطب في البلاغة العربية :

يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم، ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويَسُمه بكثير مما يميزه متكلما عن الآخرين، فإن السامع هو من يُنْشَأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة، فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي يُنشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا.

وخلاصة ذلك أن الخطاب، كما يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم فهو يُنبئ بطبيعة السامع الذي أُنشئ من أجله، بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم، وتلك هي

سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية، حيث إن من أهم مجالاتها الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطَب، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

ولعل أهمّ ما يميّز الاهتمام بالسامع في البلاغة العربية حديث (المبرد) إلى(المتفلسف الكندي) فيما رواه ابن الانباري من سؤال الكندي إلى المبرد بأنه يجد في كلام العرب حشواً، يظهر من قولهم (عبد الله قائم)، ثم (إن عبد الله قائم) ثم (إن عبد الله لقائم)، والمعني واحد، فأجابه المبرد "بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم إن عبد الله لقائم جواب عند إنكار منكر لقيامه".[27]

وعلى هذا يمكن القول بأن البلاغة العربية ميزت بين ثلاثة مخاطبين[28] :

1- المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر، ويكون بأن يفرغ المتكلم ما ينطق به في قالب الإفادة، وأن يقصد في خبره ذاك إفادة المخاطب نحو قول الشاعر :

أتَانِي هَواهَا قَبلَ أن أعْرِف الهَوى فَصَادفَ قلباً خَالياً فَتَمَكنَا

ويسمى الخبر في هذه الحالة خبرا ابتدائيا، يتمكن في ذهن المخاطب لمصادفته إياه خاليا.

2- المخاطب الشاك المتردد، يكون حين يتردد المخاطب في حكم الخبر، ولا يعرف مدى صحته، كأن يتصور طرفي الخبر ويتردد في إسناد أحدهما إلى الآخر.فيلجأ المتكلم إلى إنقاذه من الحيرة، وكأنه يلقي الخبر إلى طالب ما، ويستحسن تقويته بإدخال (اللام) أو(إن) على الجملة (إن زيدا عارف - لزيد عارف) ويسمى الخبر عندها خبراً طلبياً.

3- المخاطب الجاحد المنكر للخبر إنكارا يحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من مؤكد، ذلك أن المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، ولذلك وجب على المتكلم رده إلى حكمه، نحو خطاب المرسلين لأهل القرية في سورة يس ((فقالوا إنا إليكم مرسلون))[29] هذا بعد تكذيب الثلاثة وهو خبر ابتدائي.

وبعد إنكارهم ورد قوله : ((قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون))[30] حيث وجب تأكيده بأكثر من مؤكد لأنهم في مقام المنكر الجاحد، ويسمى في هذه الحال : خبرا إنكاريا.

وقد ورد في الإيضاح أنه : "كثيراً ما يخرج الكلام على خلافه، فينزل غير السائل منزلة السائل، إذا قدم إليه ما يلوح بحكم الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب : ((ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون))"[31] كما أنه ينزل غير المنكر، إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، أو العكس (المنكر منزلة غير المنكر)، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع من الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام، الإسلام حق.[32] وقوله تعالى في حق القرآن ((لا ريب فيه))[33].

ومن الأوجه البالغة في الاعتداد بالسامع، وضرورة حضوره حين إنتاج الخطاب، بل حتى ضرورة حضوره المادي بإلحاح من المتكلم، ما أورده ابن جني، قائلا "أولا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر أراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم في تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له : يا فلان أني أنت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هنَاه"[34]، فالمتكلم وهو ينتج حديثه يلح على ضرورة حضور السامع، وعلى ضرورة الانتباه إليه، والنظر أيضا... وفي هذه الإشارات المادية إلى حضوره قيمة تداولية كبيرة، تتمثل في أنه لا يمكنه إنتاج الخطاب الذي يريد دون استحضار سامعه.

ومن مباحث الاهتمام بالمخاطب أيضا ما يلي :

أ- التأدب في الكلام واعتبار السامع :

كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر تأدبا مع المخاطب،

فيما يعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدب في الكلام، فلو أن أحداً مثلا قُدّم له طعام لا يشتهيه، فهو لا يبلّغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تحرج مخاطبه، كأن يقول مثلا : أشكو من ألم في المعدّة أو غيرها، وفي هذا عدول عما يريده المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع، ومخالفة لمبدأ

(التعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، وتقوم عليه حكم الحديث لديه، "حيث يضطر المشارك في الحديث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إيثاراً لمبدأ التأدب"[35] ومن فوائد التأدب في الحديث واللطف فيه، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا ينفّر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء والترفع، وفي القرآن الكريم كثير من شواهد أدب الحديث، منها خطاب موسى - عليه السلام - لفرعون : ((فقل هل لك إلى أن تزّكى وأهديك إلى ربك فتخشى))[36] حيث أخرج الكلام مخرج العرض والسؤال لا مخرج الأمر والإلزام، وهو ألطف[37].

ب- الحذف والافتراض المسبق :

ومن أهم القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته بالخطاب ودواعيه، الحذف، وهو "حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه"[38] ويسمى أيضا الاكتفاء، وهو ليس مرتبطا بنص الخطاب وحده بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وما يمكن له فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة[39]، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنحاة وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية الإبلاغية ومعرفته بمواطن الحذف، والقرائن الدالة على المحذوفات، نحو الشروط التي وضعها أوضحها (ابن جني) لحذف الصفة، حيث اشترط له دليلا من اللفظ أومن الحال، وإلا لا يجوز حذفها[40]، نحو شهادة الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام، ومن ذلك "قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفه في يده : زيداً، أي أضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من التلفظ به. وكذلك قولهم للقادم من سفر : خَيْرَ مَقْدَمٍ، أي قدمت خير مقدم"[41] ومن دواعيه أن المتكلم يرى أحيانا أن ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد لها، يقول (الجرجاني) بشأن ذلك "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بياناً إذا لم تُبن"[42].

ويتلقى موضوع الحذف هذا وارتباطه بالسامع بمفهوم (الافتراض المسبق) الذي هو أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة، ويهتم بدراسة

المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع، أو بين ما ينبغي أن يكون معروفا، أو يفترض العلم به سابقاً قبل إجراء الخطاب، فهو : "مفهوم براجماتيكي تتضمنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة (المعروفة مسبقا) لدى المتكلم والمخاطب"[43].

ولذلك فالمتكلم يوجه حديثه إلى السامع على أساس أنه معلوم لديه : فلو أن أحداً قال لآخر : تعال، فالمفترض سابقا أن بينهما مسافة ما، وأن هناك مبررا يدعو ألى طلب مجيئه، وأن المخاطب قادر على الحركة والإجابة، وأن المتكلم نفسه في منزلة الآمر.

أو نحو القائل هل يصح رمي الجمرات قبل الزوال غداً ؟ فمما تشمله العبارة أن المتكلم والسامع في مقام الحج، وأن المكان ربما يكون في منى، وأن لرمي الجمرات موعداً في مناسك الحج، وأن هذا الموعد له علاقة بوقت الزوال... كل هذا مشترك بينهما، وربما نفهم أيضا أن السائل أقل إلماماً بمسائل الحج من المسئول.

جـ- الالتفات وأثره على السامع :

الالتفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله[44]، ولا يبدو أثره على السامع حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال، لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثيرٍ من القيم التداولية لما له من تأثيرٍ على السامع على نحو ما يوضح القزويني : "إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً (تجديداً) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[45]، فتنويع الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع مجدداً في أحوال تلقيه له.

د- أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب :

يعد القصر، وهو من علم المعاني، أحد الموضوعات البلاغية التي تهتم في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب ومعناه "يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك : زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعراً ومنجماً"[46]

فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع مما يتلقاه، وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وهو، بهذا المفهوم، يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها للغة.

ب-3 : تداولية الخطاب في ذاته، في البلاغة العربية :

يمثل مصطلح (الخطاب) خلاصة ما تطور إليه مصطلح (الجملة) ومصطلح (النص) بعدها في المدونة النقدية الحديثة، ويكاد يستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النص)، لاسيما من ناحية إيحائه بالاستعمال والتداول، ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه، على أسس تداولية، أهمها الاستعمال.

ولا يكاد يختلف مفهومه حديثاً عما تناوله الدرس العربي القديم، ومن شواهد ذلك ما ذكره الزمخشري وهو يفسر قوله تعالى ((واتيناه الحكمة وفصل الخطاب))[47] ومعنى (فصل الخطاب) عنده البيّن من الكلام الملخص يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه، ومن فصل الخطاب وملخصه : "أن لا يخطئ صاحبه مظان الفصل والوصل... وكذلك مظان العطف وتركه، والإضمار والإظهار والحذف والتكرار... - وفصل الخطاب - الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والصواب والخطأ"[48]

فقد وصف الخطاب ببعض البيانية التي تجعله فصلا بيِّناً، وفيها أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف، والإضمار، والحذف، والتكرار... وغيرها من الشروط البيانية والأسلوبية التي تعتري الخطاب، فهو إذا (فن القول) من خلال هذا النص ومما يتصف به الخطاب القرآني ذاته راعى مقتضى أحوال المخاطب من حيث الصدق في المنطق وترك مالا يحتاج إليه، والدقة في التعبير، وعدم التناقض في القول، والإشارة أحيانا إلى المعنى دون التصريح به والجدال والحجاج والبرهنة، والبناء المحكم وغيرها.

ويتناول هذا المبحث أهم ما يرتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية : الخطاب ومقتضى الحال، الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام.

- الخطاب ومقتضى الحال :

كثيراً ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم (صلاح فضل)، حيث يقول : "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية لكل مقام مقال"[49]. وفكرة مقتضى الحال تداولية أساسا، حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك، وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين، ورد في الإيضاح "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[50].

وفي المقدمة : "إذا حصلت الملكة التامة في تركيب الالفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة".[51]

ومقتضى الحال مختلف باختلاف المقامات، من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن مقام التقديم إلى مقام التأخير.[52]... وغيرها من المقامات التي يتحدد بها شكل الخطاب ليكون مطابقا لمقتضى حال استخدامه، ولا تتحدد قيمة الكلام فيستحسن ويقبل إلا بالنظر إلى مدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب، وعلى خلاف ذلك يظهر انحطاط الكلام بعدم حصولها[53]، ثم يخلص القزويني بعد ذلك إلى قوله : "وهذا، أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وهو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم".[54]

- الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام :

يذهب الدارسون المحدثون إلى أن ما قدمه العرب في باب (الخبر والإنشاء) سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أو أصوليين، لا يختلف عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها (أوستين) وطورها

(سورل) ذلك أن البلاغيين، مثلا، تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتهما بالخارج، فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب نظرا إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته، وأهل اللغة لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام..والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه[55]، أما الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميز بأن مدلوله يتحقق بمجرد النطق بهو الطلبي منه "ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل"[56]

وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلامية، حيث ثار على آراء الوضعيين، وميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم.

يقول (أحمد المتوكل) في ذلك : "من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز)، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[57]

أما القيم التداولية التي يحملها كل من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأن البلاغيين فرقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها.

ولقد تعددت معاني الكلام عند البلاغيين العرب واللغويين إلى الجانب الخبر والإنشاء، باتفاق من النحاة، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء، لكن كثيراً منهم تجاوزوا هذين المعنيين إلى معان أخرى، منهم ابن فارس في باب (معاني الكلام) في الصاحبي يقول :"وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب". [58]

وحصر الخبر في الإعلام[59]. والاستخبار في الاستفهام[60] والأمر في "ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصيا"[61] إلى آخر عرضه وتفصيله.

ولئن تعددت هذه المعاني، فلأن أحوال التواصل متعددة ومتباينة، وهي لا تبعث على التذمر بقدر ما توحي بغنى الدرس العربي البلاغي، بظروف التواصل وملابساته.

والخبر نفسه لا يقبل مقياس الصدق والكذب، فمن الخبر الذي لا يقبل الكذب، أخبار القرآن الكريم، والأخبار الدالة على مسلمات نحو خمسة أكثر من أربعة ومن الخبر الذي لا يقبل الصدق، خبر قلب المسلمات نحو : (واحد) مع واحد (واحد) يساوي ثلاثة إلا إذا توفرت شروط معينة، وينبغي التذكير بأن اللسانيات التداولية انطلقت من فكرة مماثلة لهذه لدى (أوستين) حين أقر بأن هناك جملا ليس بالضرورة أن توصف بالصدق أو الكذب، بل إن حكمها مثل الإنشائية ينظر إليه بما تنشئه في الخارج.

ولقد فصل ذلك علماء العربية نحو تقسيم (الغزالي) للخبر ثلاثة أقسام[62] :

- خبر يجب تصديقه نحو ما أخبر الله عنه وما أخبر به الرسول صلى عليه وسلم وإجماع الأئمة.

- خبر يعلم كذبه نحو ما خالف العقل أو النظر أو الحس أو المشاهدة، أو ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة.

- خبر لا يعلم صدقه ولا كذبه يجب التوقف فيه.

كما أن الإنشاء نفسه ميزه بعضهم عن الطلب، لأن الطلب ينحصر في الأفعال التي تقرن دلالتها بألفاظها، نحو طلب الضرب مقترن بلفظه في الوجود، وميزوا بين الإنشاء الطلبي الذي "يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب"[63] وأنواعه كثيرة منها :

الأمر، النهي، النداء، التمني، الاستفهام، أما غير الطلبي فما لا يستدعي ذلك نحو : التعجب والذم، والمدح، والقسم وغيرها، وميز السكاكي في الطلب نوعين[64] :

- لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.

- يستدعي فيه إمكان الحصول.

واقترح (محمود نخلة) تقسيما للأساليب العربية على غرار ما يعرضه (أوستن) و(سورل) حيث ميز[65] :

1- الإيقاعيات : وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظة في الوجود وتشمل أفعال البيع، والشراء، والهيبة، والوصية، والوقف، والتنازل عن الحق، والزواج والطلاق، والإقرار، والقذف، والوكالة، وهذه كلها يقع الفعل بمجرد النطق بها.

2- الطلبيات : تشمل كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها نحو : أمرتك، وأوجبت عليك، وفرضت، وقضيت.. وعدها (الغزالي) أوامر بقوله : "وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمراً" وأمثلتها في القرآن الكريم كثيرة.

ويذكر أن هذه الأفعال لها شروط لاستعمالها، أهمها أن تصدر ممن يمكنه إصدار الأوامر، وممن تكون له ظروف ومواصفات تخول له إصدارها، وهي مرتبطة بالمخاطِب.

3- الإخباريات : تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتنقل أحوالها نقلا أمينا.

4- الإلتزاميات : هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعا بفعل شيء، نحو أفعال الوعد، الوعيد، المعاهد، الضمان الإنذار وغيرها، فهي مرتبطة بالمتكلم.

5- التعبيريات : تشمل الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره، في حالاته النفسية المختلفة من سرورٍ ورضى وغضب وحزن...، إلى جانب أفعال الشكر والاعتذار، والمواساة ، والحسرة، والشوق... الخ.

ولا يذكر تقسيم هذه الأفعال، استناداً إلى ما قسمه (أوستن) و(سورل) من باب محاججتهما، بقدر ما تذكر للاستئناس، بأن في المدونة العربية القديمة على اختلاف مصادرها، كثيرا من المسائل التي تحتاج إلى إعادة قراءتها في ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، وليس لتقريبها منها، بل للتقريب مجهودات إنسانية في دراسة اللغة.

خاتمة

وفي النهاية نجد أن البلاغة العربية، وحدها بمباحثها العديدة، تقدم نظرية كاملة للاتصال، والمقاربة بينها وبين اللسانيات التداولية أكثر من ممكنة، ويمكن القول بأن التداولية وجه من وجوه البلاغة، ومن خلال هذا البحث اتضح أن الدرس البلاغي العربي القديم قد عرف نظرية بلاغية متطورة جدا، وهي نظرية للتواصل عند كثير من الدارسين، لا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية الحديثة، من اهتماماتها بالمتكلم وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه، أي (معرفة اللغة المتداولة، والقصد من الكلام)، وهو مذهب فريد في الكلام لا فرق بينه وبين ما يعرضه (أوستين) في تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، وكذلك التمييز بين أحوال المخاطبين الثلاثة، المخاطب الخالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر، وفي هذه الحالة يوجه إليه خبراً ابتدائيا، والمخاطب الشاك المتردد يوجه إليه خبراً سمى طلبيا ويستحسن تقويته ببعض المؤكدات (اللام، إن)، وثالثا المخاطب الجاحد المنكر للخبر وهو ما يوجه إليه خطابا يسمى إنكاريا حيث يجب تأكيده بأكثر من مؤكد.

وكل هذه الأحوال الثالثة ذات صلة وثيقة بالتداول اللغوي، حيث إنها تطرقت إلى العملية التواصلية التي تعد أساس الدرس التداولي الحديث.

وكما تبين أيضا أن كلا من مباحث الإنشاء والخبر وأغراض الأساليب البلاغية، والصدق والكذب، لها علاقة بنظرية أفعال الكلام، أحد مفاهيم اللسانيات التداولية.

وإذا كانت البلاغة العربية في أوجز تعريفاتها هي مطابقة المقال لمقتضى الحال، فهي لا تختلف عن اهتمامات اللسانيات التداولية التي هي دراسة اللغة حال الاستعمال، أي الكلام بما يكتنفه من أحوال المتكلمين وعناصر المقام وكل ملابسات التواصل، وبذلك فهما متداخلان لاشتراكهما في هذه القضايا وغيرها.

الهوامش

[1]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، أدبيات، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، إشراف محمد مكي علي، ط1، ص : 123

[2]- المرجع نفسه، ص : 316

[3]- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، (نقد العقل العربي 2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط6، أكتوبر 2000، ص20

[4]- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1990 ج1، ص 37

[5]- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين، 1418، ج1، ص 117

[6]- المرجع نفسه، ج1، ص 117

[7]- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1997م، ص28

[8]- المرجع نفسه، ص 32

[9]- المرجع نفسه، ص 34

[10]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص 179

[11]- المرجع نفسه، ص 182، 181

[12]- العسكري، الفروق في اللغة، ص27

[13]- الزمخشري (أبو القاسم محمود)، اساس البلاغة، تحقيق عبد الرحمن محمود، عرف به أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص327 (ق ص د)

[14]- ابن فارس، الصاحبي، ص192

[15]- المرجع نفسه، ص 190

[16]- القاضي عبد الجبار : المغني، نقلا عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة، الدار العربية للكتاب، ط1، 1981، ط2، 1985، ص146

[17]- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص 44

[18]- ابن خلدون (عبد الرحمن أبو زيد) : مقدمة العلامة ابن خلدون، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص565

[19]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وشرح وتعليق محمد عبد المنعم جفاجي، حققه وضبطه وعلق عليه، محمد رضوان مهنأ، مكتبة الإيمان المنصورة، القاهرة، د ت، ص131

[20]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح، محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط5، 1982، ص 72

[21]- المرجع السابق، ص79

[22]- المرجع نفسه، ص 97، 98

[24]- سورة القرة، الآية 233
[25]- تفسير النصوص :1/ 482 نقلا عن الطلحي ردة الله، دلالة السياق رسالة دكتوراه، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها، (33) جامعة أم القرى، ط1، 1442، ص 45
[26]- سورة مريم، الآية 04
[27]- السكاكي (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987، ص 185 ـ 187
[28]- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، علق عليه، نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 222
[29]- سورة يس، الآية 14
[30]- سورة يس، الآية 16
[31]- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص، 95
[32]- المرجع نفسه، ص 95
[33]- سورة البقرة، الآية 20
[34]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 217
[35]- شاهر الحسن، علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص 174
[36]- سورة النازعات، الآية 18 ـ 19
[37]- عبد الفتاح لا شين، ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط1، ص 180 ـ 181
[38]- ابن رشيق العمدة ، ج1، ص 251
[39]- ينظر الطاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 6
[40]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 247
[41]- المرجع نفسه، ص 247
[42]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146
[43]- شاهر الحسن، علم الدلالة، ص 176
[44]- ابن الأثير، المثل السائر، ج 2، ص 03
[45]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة ، ص 160 ـ 162
[46]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 288
[47]- سورة ص، الآية 20
[48]- تفسير الزمخشري، الكشاف، جـ 3، ص 365
[49]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 26
[50]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص 80
[51]- ابن خلدون، المقدمة، ص 547
[52]- ينظر القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص 574
[53]- المرجع نفسه، ص 80
[54]- المرجع نفسه، ص 81
[55]- ابن فارس ، الصاحبي، ص 179

[56]- السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، ص 48
[57]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 37
[58]- ابن خلدون، المقدمة، ص 565
[59]- ابن فارس، الصاحبي، ص 179
[60]- المرجع نفسه، ص 181
[61]- المرجع نفسه، ص 184
[62]- الغزالي المستصفى، 2 / 162، نقلا عن نخلة، آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر
[63]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص 227، والسيوطي، شرح عقود الجمان في علم البيان، ص 48
[64]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص، 320 وما يليها
[65]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في الفكر اللغوي المعاصر، ص 98 ـ 104